

## الجمعية العامة

### الدورة الرابعة والخمسون



## الجلسة العامة ٤٧

الخميس، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب ..... (ناميبيا)

الذرية. وعبر العقود الأربعة الماضية، حققت الوكالة إنجازا بارزا بوصفها وصيا أميننا على نظام عدم

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس  
السيد بعلي (الجزائر)

الانتشار النووي وأيضا بوصفها داعية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إن الوكالة، عن طريق أنشطة ضماناتها الفعالة، تضطلع بدور حاسم في إنشاء عالم آمن، خال من تهديدات الانتشار النووي. وبفضل برامج الوكالة للتعاون التقني، فإن تطبيقات نووية في مجالات متنوعة مثل الزراعة والصحة وإدارة موارد المياه أصبحت الآن متاحة لعدد كبير من الدول.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة  
(A/54/215)

وأود الآن أن أتطرق إلى بعض أنشطة الوكالة التي توليها حكومتي أهمية كبرى. فكفالة مستوى عال من الأمان النووي أمر ذو أهمية بالغة بالنسبة لحكومتي. ونحن نؤمن بأن الأمان النووي يمثل عاملا حاسما في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي تعزيز القبول العام. فحدثت توكايمورا الذي وقع أخيرا نبّه المجتمع الدولي مجددا إلى أهمية الأمان النووي. وفي حين أننا نشيد بإسهامات الوكالة في تنمية نظام عالمي النطاق للأمان، نعتقد أن دور الوكالة في تعزيز الأمان النووي ينبغي أن يدعم أكثر عن طريق وضع نظام شامل للأمان النووي ومعايير شاملة للأمان.

مشروع القرار (A/54/L.21)

السيد بان (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بالإعراب عن امتنان وفد بلدي الخالص للسيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره الشامل وعلى الإنجاز الرائع الذي حققه مع موظفيه أثناء العام الماضي.

وإذ نقف على أعتاب الألفية الجديدة، يجدر بنا جميعا أن نتأمل في إنجازات الوكالة الدولية للطاقة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الإنشاء. وبحلول عام ٢٠١٥، من المتوقع أن يرتفع نصيب الطاقة النووية من مجموع توليد الطاقة الكهربائية في كوريا ليبلغ ٤٦ في المائة، في حين أن عدد الوحدات العاملة سيبلغ ٢٨ وحدة.

وفي ميادين الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، شارك وفدي بنشاط في برنامج الوكالة للتعاون التقني باستضافة العديد من حلقات العمل والمؤتمرات الإقليمية والدولية. ونحن نقوم أيضا بتزويد مختلف نشاطات الوكالة بالمعرفة المتخصصة والخبرة المكتسبتين من برامجنا الخاصة للبحث والتطوير. وستواصل كوريا جهودها لتصبح نموذجا للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وفي الشهر الماضي، حققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنجازا تاريخيا باعتماد سلسلة من القرارات في الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر العام. ويلاحظ وفدي مع الارتياح الخاص أن القرار المتعلق بتعديل المادة السادسة من النظام الأساسي، التي ظلت موضع نقاش عبر ربع القرن الماضي، يمثل إنجازا عظيما لجميع الدول الأعضاء في الوكالة. وبتوسيع مجلس المحافظين بطريقة أكثر ديمقراطية وفعالية، سنتمكن من وضع أساس صلب للتعامل مع ما ستأتي به الألفية الجديدة من تحديات تتعلق بالمسائل النووية العالمية. ويأمل وفدي صادقاً أن تقوم جميع الدول الأعضاء في الوكالة باتخاذ التدابير اللازمة لإدخال التعديل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، وهو يناشدها أن تتخذ تلك التدابير.

وأود الآن أن أنتقل إلى المسألة النووية المتعلقة بكوريا الشمالية. فمنذ عام ١٩٩٣، اتخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارات بشأن هذه المسألة بأغلبية ساحقة، حيث أعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار كوريا الشمالية في عدم الامتثال لاتفاق ضمانات الوكالة ودعاها إلى الامتثال الكامل لذلك الاتفاق. وقد حثت القرارات التي اعتمدها المؤتمر العام كوريا الشمالية على التعاون الكامل مع الوكالة واتخاذ كافة الخطوات اللازمة للحفاظ على المعلومات المتعلقة بالتاريخ الماضي لأنشطة كوريا الشمالية النووية.

وكما نعلم جميعا، بذلت الوكالة جهودا جبارة لحل هذه المسألة عبر السنوات السبع الماضية. ولكن من المؤسف أن نسمع مرة أخرى من المدير العام للوكالة أنه

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بنجاح المؤتمر الاستعراضي الأول للأطراف في اتفاقية الأمان النووي، الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي. وقد تستفيد الاجتماعات الاستعراضية المقبلة أكثر بكثير من تجربة الاجتماع الأول. ويأمل وفدي أن تواصل جميع الأطراف المتعاقدة بذل جهود لتحقيق أهداف الاتفاقية، حتى يتسنى بلوغ مستوى عال من الأمان النووي والحفاظ عليه على نطاق العالم عن طريق التعاون الدولي. إن حكومتي، إذ تقر أيضا بأهمية الاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان تصريف الوقود المستهلك وبأمان تصريف النفايات المشعة، تتطلع قديما إلى دخولها حيز النفاذ.

وما فتئت حكومتي تؤيد تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار وجهود الوكالة الرامية إلى تعضيد نظام الضمانات الخاص بها. وأحد الإنجازات الهامة للمجتمع العالمي في ميدان عدم الانتشار تمثل في اعتماد البروتوكول النموذجي الإضافي لاتفاقات الضمانات. وقد وقّعت جمهورية كوريا على البروتوكول الإضافي في حزيران/يونيه الماضي وهي تعمل الآن على اتخاذ التدابير اللازمة للتصديق عليه ولتنفيذ الالتزامات الجديدة القائمة بموجب البروتوكول. وتؤمن حكومتي بأن دخول البروتوكول الإضافي حيز النفاذ في وقت مبكر سيسهم بقدر كبير في تعزيز أنظمة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن الوكالة تحتاج إلى زيادة كفاءة وفعالية أنشطة ضماناتها باستحداث أنظمة مراقبة ورصد ذات تقنية عالية، من ناحية، وبالاستخدام النشط لأنظمة الضمانات الوطنية أو الإقليمية، من الناحية الأخرى.

ومنذ إنشاء الوكالة في عام ١٩٥٧، ما برحت تضطلع بنجاح بدورها الموكل إليها والمتمثل في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، حيث تعمل بوصفها منسقة للتعاون الدولي في هذا الميدان. وفي بيئة الطاقة التي تتسم على نحو متزايد بالتحريير، تواجه الطاقة النووية التحدي المزدوج المتمثل في كفاءة القدرة على المنافسة الاقتصادية وكفالة القبول العام.

وقد أثبتت جمهورية كوريا الآن وجودها ضمن الدول الكبرى المنتجة للطاقة النووية في العالم. وفي الوقت الحاضر، هناك ١٦ وحدة عاملة من منشآت الطاقة النووية، حيث توفر ٤٢ في المائة من مجموع الإمداد بالطاقة الكهربائية، وهناك أربع وحدات أخرى قيد

ملتزم التزاما قويا بحل هذه المسألة النووية لكوريا الشمالية الطويلة الأجل.

ونحن نعتقد أن مشروع القرار المعروض علينا والوارد في الوثيقة A/54/L.21، تجسيد منصف ومتوازن لاهتمامات المجتمع الدولي فيما يتعلق بعمل الوكالة. وجميع قرارات المؤتمر العام اعتمدت هذا العام بتوافق الآراء. ومشروع القرار المعروض علينا هو موجز للقرارات الرئيسية التي أصدرها المؤتمر العام. ولذلك من المنطق والمعقول للجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت.

السيد حق (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، لعرضه تقرير الوكالة لعام ١٩٩٨.

إن باكستان تعلق أهمية كبرى على عمل الوكالة. وبوصفها عضوا مؤسسا لتلك المنظمة الدولية الهامة، لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بمقاصدها وأهدافها القانونية. وقد استفادت باكستان طوال العقود الماضية من عمل الوكالة وساهمت فيها. ونحن نعترف مع التقدير بإسهام الوكالة في الاستخدام السلمي للذرة في باكستان في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك إنتاج الطاقة، والطب النووي، وأمان المحطات والزراعة.

إن المساعدة التقنية التي قدمتها الوكالة لباكستان ساعدتنا على إقامة قاعدة من العمالة المهنية. ومعاهد بحوث، ومنشآت تدريب، ومراكز طبية وغير ذلك من الخدمات التقنية. ومن جانبنا، بالرغم من مواردنا المحدودة، أشركنا بلدانا نامية أخرى - بحرية تحت رعاية الوكالة، في خبرتنا في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية بتوفير خبراء، وبتوفير أماكن في مؤسسات نووية ذات صلة واستضافة دورات تدريبية.

وقد شاركت باكستان أيضا بشكل نشط في أجهزة صنع القرارات الخاصة بالوكالة وعملت عضوا في مجلس محافظيها لأكثر من ٢٥ عاما. وانتخبت أيضا مرتين لمنصب رئيس مجلس المحافظين. وبالإضافة إلى هذا، يشرف باكستان أنها الرئيس الأول للفريق الاستشاري الدائم للوكالة المعني بالمساعدة والتعاون التقنيين.

لم يحدث تطور جديد في معظم المسائل الأساسية، بسبب عدم تعاون كوريا الشمالية.

إن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عدم امتثالها لاتفاق الضمانات يمثل تحديا خطيرا مستمرا ليس فقط لنظام ضمانات الوكالة العام، وإنما أيضا للإطار الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتجادل كوريا الشمالية بأن المسألة النووية المتعلقة بكوريا الشمالية ينبغي أن تحل عن طريق إطار عام ١٩٩٤ المتفق عليه بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي حين أننا نعتقد أن الإطار المتفق عليه يمثل آلية مفيدة، فهو ليس بديلا عن اتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما أنه لا يقصد منه تحرير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من التزاماتها التعاهدية. ومن ثم، نذكر كوريا الشمالية مرة أخرى بأن اتفاق ضماناتها يظل ملزما وناظدا وأنها يجب أن تمتثل لالتزاماتها القائمة بموجب هذا الاتفاق.

ومنذ أسابيع قليلة، أعلنت كوريا الشمالية رسميا أنها ستعلق الإطلاق التجريبي للذائف البعيدة المدى. ورحبت الحكومة الكورية بإعلان كوريا الشمالية على أمل أن يسهم ذلك في تخفيف حدة التوترات في شمال شرقي آسيا بما في ذلك في شبه الجزيرة الكورية.

ويود وفد بلدي أن يدعو كوريا الشمالية إلى التعاون، بنفس الروح، تعاوننا مخلصا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ اتفاق ضمانات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الوكالة لحل هذه المسألة النووية الطويلة الأجل.

ومن ناحية أخرى، على المجتمع الدولي أن يظهر مرة أخرى موقفه الحازم ضد أية أعمال تقوم بها كوريا الشمالية من شأنها أن تقوض نظام عدم الانتشار النووي الدولي الأساسي.

وفي السنوات الست الماضية، اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارات بشأن هذه المسألة وفي كل مرة سجل صوت واحد معترض. لقد كان تأييد القرارات ساحقا. وهذا العام، شاركت ٦٠ دولة عضوا في الوكالة في تقديم مشروع قرار اعتمد دون تصويت لأول مرة. واعتماد هذا القرار دون تصويت في الدورة الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة يدل بوضوح على أن المجتمع الدولي

وقد ظلت باكستان أيضا في مقدمة جهود البلدان النامية المبذولة خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية لتكون لها كلمة أكبر في أجهزة صنع السياسات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق تمثيلها المتزايد في مجلس المحافظين. ويسرنا أن نلاحظ القرار الذي اتخذته المؤتمر العام في دورته الثالثة والأربعين لتوسيع مجلس المحافظين بمقدار ثمانية مقاعد عن طريق تعديل المادة السادسة من نظامه الأساسي.

ومن منظور البلدان النامية، فإن التعاون التقني ونقل التكنولوجيا يكمنان في لب الأنشطة التعزيزية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونثني على الدور الذي اضطلعت به الوكالة حتى الآن في رفع مستوى المكانة العلمية للبلدان النامية. ومع ذلك، نشعر أن أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني تحتاج إلى المزيد من التدعيم. وأي تخفيض في أنشطة التعاون التقني أو تراجع عنها سيترك أثرا سلبيا. ومن المهم ألا يحدو بصر الوكالة عن طابعها الترويجي. ومما يشغلنا بعض الشيء الانتقال الملموس في الأهمية الموجهة لدور التحقق. ولا شك في أن الضمانات تشكل وظيفة أساسية من وظائف الوكالة، ونحن لا نزال ندعم تماما تنفيذ الضمانات بطريقة مجددة من حيث التكلفة وبما يتفق مع الاتفاقات التي دخلت فيها الدول طوعا. ومع ذلك، فأنشطة الضمانات والتحقق التي تضطلع بها الوكالة يجب ألا تؤثر تأثيرا ضارا على دورها الترويجي.

ولا تزال باكستان ملتزمة بأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وجهود باكستان التي استمرت ربع قرن بهدف إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا انهارت في مواجهة التجارب النووية الهندية التي أجريت في أيار/مايو من العام الماضي. وما نتج عن ذلك من تهديد لأمن باكستان لم يترك لنا بديلا سوى إجراء تجارب نووية. لاستعادة التوازن الاستراتيجي. وحتى في مرحلة ما بعد التجارب النووية، فإن تصرفات باكستان تتسم بالمسؤولية وضبط النفس. وقد أعلننا من جانب واحد وقف إجراء المزيد من التجارب، وأكدنا ضرورة منع سباق التسلح النووي. وتحقيقا لهذه الأهداف، اقترحت باكستان على الهند نظاما استراتيجيا لضبط النفس.

وباكستان لا تزال ملتزمة أيضا بعدم تصدير أو نقل التكنولوجيا النووية أو غيرها من التكنولوجيا ذات الطابع

إن تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هو سبب وجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالرغم من المنظور العام السلبي الذي نشأ في بعض البلدان والمفاهيم التي نشأت بشأن خطر الانتشار النووي، فإن الطاقة النووية لا تزال خيارا صالحا جذابا للعديد من البلدان، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للبلدان النامية التي تفتقر إلى الوقود الإحفوري. ونحن نعتقد أن توسيع قطاع الطاقة في السنوات المقبلة سيكون واحدا من متطلبات التنمية الأساسية للبلدان النامية والطاقة النووية تنطوي على إمكانية أن يكون لها أثر اجتماعي - اقتصادي كبير على الدول الأعضاء، وبخاصة تلك التي تنتمي إلى العالم النامي. إلا أننا نلاحظ أن نمو الطاقة النووية، سواء في البلدان، الصناعية، أو البلدان النامية، قد خفت سرعته خلال العقدين الأخيرين. ونرى أن الوكالة يجب أن تقوم بدور نشط في خلق المزيد من الوعي بشأن منافع الطاقة النووية وكذلك في تعزيز البنية التقنية الأساسية للدول الأعضاء المهمة بالطاقة النووية.

إن باكستان، باعتبارها بلدا ناميا يفتقر إلى الوقود الإحفوري، يجب أن تواصل استخدام الطاقة النووية لأغراض تنميتها الاقتصادية. وبناء محطاتنا الثانية للطاقة النووية، في تشاشما، التي وفرتها جمهورية الصين الشعبية، في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسير بطريقة مرضية. ونحن نعترف بالتعاون القيم الذي قدمته لنا الوكالة خلال مراحل بناء المحطة. ونتطلع إلى استمرار التعاون خلال مراحل تشغيل محطة تشاشما للطاقة النووية. وأيضا بالنسبة لمفاعل تشاشما الثاني للطاقة المخطط له أن ينشأ في السنوات المقبلة.

ونحن نقدر الدور الحيوي الذي تقوم به الوكالة بشأن المسائل المتعلقة بالأمن النووي. وفي هذا الإطار، نرى أن اتفاقية الأمان النووي ستسهل التطبيق العالمي لتدابير أمن صارمة في المنشآت النووية في جميع أنحاء العالم. وباكستان، باعتبارها طرفا في هذه الاتفاقية قدمت تقريرها عن الأمن النووي للاستعراض الدقيق من جانب الاجتماع الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية. ويسعدنا أن نبلغ بأن معايير الأمان في منشآتنا النووية وضعت على مستوى عال.

ونشني أيضا على الوكالة لجهودها الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بالعراق، ونتطلع إلى استئناف أنشطة الوكالة الجارية فيما يتعلق بالرصد والتحقق في ذلك البلد دون تأخير.

والأمان النووي بالنسبة لنيوزيلندا - من بين المجالات ذات الأولوية في أعمال الوكالة. ونقر تماما الحاجة إلى ثقافة عالمية للأمان النووي. ومن بين مواضيع الساعة التي تحظى بأهمية خاصة عمل الوكالة الرائد بشأن المشاكل المحتملة في عام ٢٠٠٠ بالنسبة للمرافق النووية. ومن المشاكل القريبة من وطننا فإن نقل المواد المشعة مبعث قلق كبير ومستمر لأهالي نيوزيلندا.

وقد سر نيوزيلندا جدا أن تمكن المؤتمر العام للوكالة من اتخاذ قرار بشأن تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة بحيث يتيح توسيع عضوية المجلس، ويتناول تخصيص كل دولة عضو لكل مجال من المجالات المنصوص عليها في هذه المادة. وقد شغلت هذه القضية وقتا طويلا وطاقمة ضخمة طيلة سنوات عديدة؛ وبفضل صبر ومهارة رؤساء المجلس المتتاليين ومهارتهم، أمكن حل هذه القضية التي علق عليها الكثيرون أهمية كبرى.

وهناك تحديات كثيرة تواجهها الوكالة، ومن أهمها توفير الموارد اللازمة للأنشطة الجديدة الهامة، ومنها دعم أنشطة تحديد الأسلحة النووية والحد منها. وتتطلع نيوزيلندا إلى مواصلة العمل مع المدير العام والعاملين معه في التصدي بالشكل الواجب لهذه التحديات.

السيد بنيتيز ساينس (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية):  
باسم وفود بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور) - الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل - ووفود الدول المنتسبة، بوليفيا وشيلي، أود أن أعرب عن ارتياحنا للتقرير الذي قدمه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبلدان ميركوسور، وبوليفيا، وشيلي تؤيد المجتمع الدولي في أهدافه المتعلقة بتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا الكامل بنظام الضمانات الدولي الذي تطبيقه وتديره الوكالة، وبعملها في تعزيز استخدام العلوم النووية والطاقة النووية للأغراض السلمية.

الحساس إلى أي بلد. ومع ذلك، يشغلنا بدرجة كبيرة مشروع المذهب النووي الذي أعلنته الهند، والذي يتوخى النشر التشغيلي للأسلحة النووية بناء على مجموعة ثلاثية من نظم التوصيل. ومن المؤكد أن أية خطوات تتخذ في هذا الاتجاه ستؤدي إلى سباق تسلح نووي في جنوب آسيا وإلى مواصلة تهديد الحالة الأمنية المتقلقلة بالفعل في المنطقة. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشني الهند عن سلوك هذا الطريق المهلك الذي يزيد المخاطر النووية في جنوب آسيا.

السيدة شين بولز (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية):  
يود وفد نيوزيلندا أن يعرب عن شكره للسيد البرادعي، المدير العام، على عرضه لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا الصباح، وعلى رؤيته وقيادته طيلة العام الماضي. ونيوزيلندا تشني على عمل الوكالة وعلى تفاني موظفيها للوفاء بمسؤولياتها.

إن الوكالة إحدى دعائم صرح الأمن الدولي. فهي تسهم إسهاما جوهريا في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين من خلال ضماناتها ودورها في التحقق بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعلق نيوزيلندا أهمية قصوى على أعمال الوكالة. ولهذا، فإنه مما يبعث على قلقنا عدم وفاء جميع الأطراف الموقعة على المعاهدة بالتزاماتها بإبرام اتفاقات للضمانات مع الوكالة. ومما يبعث على قلقنا أيضا أنه رغم تزايد عدد البلدان التي توقع البروتوكولات الإضافية، فإن هذه البروتوكولات لم تدخل حيز النفاذ إلا في عدد قليل من هذه البلدان. وترحب نيوزيلندا بجهود الأمانة العامة لتشجيع تطبيق البروتوكول الإضافي على أوسع نطاق ممكن، ونكرر رغبتنا في أن يصبح نظام الضمانات المعزز هو القاعدة في أقرب وقت ممكن.

ومن دواعي الأسف الشديد أن نضطر مرة أخرى إلى الإعراب عن قلقنا إزاء استمرار عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق الضمانات الخاص بها رغم مطالبات المجتمع الدولي بهذا الامتثال مرارا وتكرارا. ولا يزال هذا الاتفاق ملزما وساريا. ونيوزيلندا تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون الكامل مع الوكالة في تنفيذه. وفي هذا الصدد نفسه، تشني نيوزيلندا على المثابرة المتأنية للمدير العام والعاملين معه في تنفيذ هذا الاتفاق.

البراد عي على تقريره عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإن التزام استراليا بالوكالة قوي. فالوكالة تلعب دورا مركزيا في المساهمات التي توفرها التكنولوجيا النووية للسلام والصحة والرخاء في جميع أرجاء العالم. وهي تلعب دورا حيويا في الحفاظ على عدم الانتشار النووي العالمي والأمن طوال تشغيل نظام الضمانات النووية وفي مجالات مثل الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وإدارة المواد الانشطارية الفائضة من تفكيك الأسلحة.

وهذا هو الدور الذي يجعل الوكالة من بين الدعامات الرئيسية لنظام عدم الانتشار النووي التي تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه.

كما تقدر استراليا أهمية أعمال الوكالة في السلامة النووية، والتحكم في النفايات المشعة، ونقل المواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

ولم يتبق الآن قبل بداية المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار سوى أقل من ستة أشهر. وسوف يكون هذا المؤتمر علامة مميّزة في وقائع عدم الانتشار ونزع السلاح، وبالرغم من أن عملية الاستعراض ذاتها تجري خارج إطار الوكالة، فإنها تغطي مع ذلك المادتين الثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار اللتين ستكون الوكالة بموجبهما إما معنية أو معتبرة الوكالة المنفذة للضمانات الدولية والنهوض باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وتعد معاهدة عدم الانتشار درة لنظام للرقابة على الأسلحة النووية يتألف من مجموعة من المعاهدات الدولية المترابطة، والترتيبات، والتعهدات، والأعراف الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة النووية وتقديم نزع السلاح النووي.

وتعلق استراليا أولوية عليا على استمرار قوة المعاهدة. وتعد المعاهدة، بوجود ١٨٧ من الدول الأطراف، أكبر معاهدة ملتزم بها للحد من الأسلحة وتسهم في الأمن العالمي بصورة حيوية. ويتقاسم جميع الأطراف الاهتمام بالعمل معا للوصول إلى نتائج تعزز المعاهدة في المؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٠.

ونرى أن توسيع مجلس المحافظين دليل على التقدم الهام، رغم أننا كنا نود أن نشهد تمثيلا أكثر انصافا لمنطقتنا، نظرا لأهمية هذه المسألة وإسهام المنطقة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار.

وفيما يتعلق بالتحقق، نحث الوكالة على إعطاء الأولوية القصوى لتحقيق إدماج حقيقي لتدابير الضمانات بدلا من مجرد إضافتها.

وفي مجال آخر، نود أن نؤكد أهمية بلوغ مستويات عليا من الأمان النووي على الصعيد العالمي والمحافظة على تلك المستويات. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع الاستعراضي الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي، سلط الأضواء على الإسهام الفعال. وقد كانت هذه الممارسة الأولية إيجابية تماما بالنسبة للأطراف، والاستمرار فيها سيشحج تعزيز الأمان النووي في العالم.

وبالمثل فإن بلدي السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، بوليفيا وشيلي، تؤمنان بضرورة الانتباه إلى جوانب السلامة الأخرى مثل نقل المواد المشعة ومصادر الإشعاع.

ويسرنا التنفيذ الفوري للآليات المنصوص عليها في برنامج ترتيبات التعاون الإقليمي للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية. ونحن نعتبر هذه الآلية قناة متعددة الجوانب مصممة بالتحد يد لدعم التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في منطقة أمريكا اللاتينية.

وختاما، اسمحوالي أن أؤكد أنه بناء على الالتزام الإقليمي بعدم الانتشار والشفافية والنهوض بالسلام والأمن الدوليين، ينظر بلدا السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، بوليفيا وشيلي، إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها مهمة بصفة خاصة في النهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتعتبر الوكالة فاعلا رئيسيا في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد لك (استراليا) (تكلم بالانكليزية): يسر الوفد الاسترالي أن يثني على المدير العام السيد محمد

الضمانات المعزز للوكالة، والوارد في البروتوكول الإضافي النموذجي لتحسين حقوق التفيتش والانضمام للوكالة. ولعبت استراليا دورا بارزا في التفاوض على البروتوكول النموذجي وكانت أول بلد يصادق على البروتوكول الإضافي في ١٩٩٧.

ويعد نظام ضمانات الوكالة عنصرا رئيسيا لنظام عدم الانتشار النووي. وأيدت استراليا جهود الوكالة في تشجيع التوقيع على البروتوكولات الإضافية لتعزيز الضمانات ودخولها حيز التنفيذ. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك صوب إعلان أن البروتوكول النموذجي نظام ضمانات الوكالة الموصوف في معاهدة عدم الانتشار. وسوف يتطلب هذا جهودا منسقة إذ أنه توجد ٥٠ من الدول الأطراف غير النظامية لا يزال يتعين عليها التقيد حتى بالتزاماتها القانونية بعقد اتفاق ضمانات تقليدي بموجب المعاهدة.

كما شملت أعمال الوكالة على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية الدعامة الأخرى من أنشطة الوكالة، السلامة النووية. وفي هذا السياق نود أن ننوه بجهود الوكالة في أنشطة عام ٢٠٠٠ التي تركزت على سلامة التركيبات النووية. ولعبت الوكالة دورا محوريا في تسهيل تبادل المعلومات عن الالتزام بملاحقة الألفية. وكانت استراليا مسرورة للانضمام إلى مجموعة البلدان التي شاركت بموارد خارجة عن الميزانية للمساعدة في تمويل أنشطة الوكالة في هذا المجال.

وكنا أيضا مشاركين نشطين في الاجتماع الاستعراضي الأول لاتفاقية السلامة النووية الذي عقد في نيسان/أبريل من هذا العام. وكان للعملية الاستعراضية بالفعل أثر ملموس على برامج السلامة لعدد من الأطراف المتعاقدة. ونحن نحث جميع القائمين بتشغيل أو تشييد أو تخطيط مفاعلات الطاقة النووية التمسك بالاتفاقية الآن إذا لم يكونوا قد قاموا بذلك بالفعل.

وزيادة على ذلك، وبالنسبة لقضية السلامة النووية فإننا نرى ضرورة ذكر الاتفاقية المشتركة المعنية بالتصرف في الوقود المستهلك وبسلامة التصرف في النفايات المشعة. وهذا جزء هام من الإطار الدولي للإدارة الآمنة للأنشطة النووية. وهناك ١٣ دولة متعاقدة و ٣٩ دولة موقعة على الاتفاقية المشتركة، ومن بينها استراليا. ونحث الجميع على التوقيع والتصديق.

وهناك حاجة مستمرة للبقاء في حالة يقظة في البحث عن البرامج السرية للأسلحة النووية ومواصلة الضغط على الدول غير الملزمة.

وتضيف استراليا صوتها إلى من أعربوا عن قلقهم إزاء عدم تمكن الوكالة، لما يقرب من سنة الآن، من تنفيذ نشاطها التفيتشي في العراق طبقا لولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وتشعر استراليا بالقلق إزاء أنه لا ينبغي للعراق أن يستغل وقصف الأعمال التفيتشية للوكالة في إعادة تنشيط برامج الأسلحة النووية لديها، ونحن نرحب بالتزام الوكالة باستئناف أعمال التحقق في العراق بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكون مسؤولية الوكالة ذات وجهين: الأول، نابع من اتفاقية ضمانات الوكالة، والثاني متمثل في الدور الذي يتم القيام به وفقا للإطار المتفق عليه والمبرم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

ورحبت استراليا بالإطار المتفق عليه كما رحبت بالتقدم السياسي والمالي المحرز عن طريق منظمة تنمية الطاقة لشبه الجزيرة الكورية وأيدته. وأحسن وكالة الطاقة الذرية القيام في ظل ظروف صعبة بالرصد المطلوب بموجب الإطار المتفق عليه للأنشطة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الناحية الأخرى فإن تصريح الوكالة للمسؤوليات الكاملة المكلفة بها بموجب الإطار المتفق عليه سيحتاج إلى التعاون الكامل من سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتبقى استراليا قلقة إزاء عدم التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باتفاق الضمانات بينها وبين الوكالة. ونحن نسجل مرة أخرى توقعنا بأن تحتفظ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بجميع المعلومات التي تحتاج إليها الوكالة للتحقق من جردها المبدئي.

ونحن نرحب بالتحسن الأخير الظاهر في العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان الأخرى، ونأمل أن ينعكس هذا في تخفيف حدة التوترات في المنطقة وتحسين التعاون بين كوريا الشمالية والوكالة.

وكما ذكر السيد البرادعي في بيانه، فإن تركيز أعمال الوكالة هذه السنة انصب على تعزيز نظام الضمانات وكانت استراليا مدافعا قويا ونشطا عن نظام

على أنها تشكل الخطوات الأكثر إلحاحا التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. واستراليا لا تزال ملتزمة بقوة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتعمل من أجل أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح المفاوضات بشأنها في أقرب وقت ممكن. وتلعب استراليا دورا بارزا من حيث العمل على الجوانب التقنية المتصلة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن تعليقات السيد البرادعي تبرز الجوانب الهامة لعام كامل من الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في دفع ولايتها إلى الأمام لكي تسخرّ الذرة لمنفعة الإنسانية. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة وسنستمر في تقديم الدعم التقني والمالي والسياسي اللازم لها لكي تواصل بذل هذا الجهد.

السيدة أغاد جانين (أرمينيا) (تكلت بالانكليزية): أود بداية أن أعرب عن امتنان حكومتي للعمل الهام الذي اضطلعت به الوكالة الدولية في العام الماضي وفي النصف الأول من هذا العام. ونحن نشق أن الوكالة التي تحظى بسمة إيجابية للغاية في العديد من البلدان، بما فيها بلدي، ستحرز تحت قيادة السيد محمد البرادعي، تقدما ملحوظا على طريق تحقيق هدفها الأساسي - وهما توطيد الاستخدام السلمي للطاقة النووية وضمان عدم استخدام المواد النووية لأغراض عسكرية.

ووفقا لبعض التنبؤات، سيبلغ عدد البلدان الحائزة للأسلحة النووية في نهاية الألفية أكثر من ٢٠ بلدا. وخلال السنوات القليلة الماضية، اتخذ المجتمع الدولي خطوات حاسمة لتجنب كابوس من الممكن التنبؤ به، فقد أيد عدد كبير من البلدان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المعاهدات المماثلة التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية وإجراء تجارب عليها. ولا تزال أرمينيا عند التزامها الكامل بمبادئ عدم الانتشار، كما أنها تؤيد أنشطة الوكالة التي تهدف إلى تعزيز فعالية نظام الضمانات.

وبإبرام البروتوكول النموذجي الإضافي لاتفاقات الضمانات، هناك احتمالات جيدة لأن تتجاوز البلدان الحقة التي كان فيها تهديد الأسلحة النووية وانتشارها يشكلان أحد الملامح البارزة للأوضاع الدولية، والتوقيع على البروتوكول الإضافي من قبل عدد مشجع ومتزايد من الدول الملتزمة بعدم الانتشار سيخدم غرضين هما: أولا،

وتشكل هذه الترتيبات جزءا هاما لإطار الوكالة لإدارة الأمانة للأنشطة النووية السلمية وتحسينها. وتؤيد استراليا مشاركة جميع الأطراف في هذه الترتيبات.

وبرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل أيضا جزءا من الدور الذي تضطلع به الوكالة في تشجيع استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والصحية والإنمائية في جميع أرجاء العالم. واعترافا منها بأهمية هذا البرنامج، ستزيد استراليا من مساهمتها الطوعية هذا العام. وهي ستواصل دعمها التقني العيني للوكالة وإلى مختلف البلدان المجاورة لها في مختلف مجالات التكنولوجيا النووية السلمية.

وبرنامج اتفاق التعاون الآسيوي الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب المتعلق بالعلم والتكنولوجيا النوويتين هو برنامج تبذل فيه استراليا جهدا خاصا، ومن بين المشاريع الأكثر أهمية التي يجري تنفيذها في إطار هذا البرنامج، تطبيق التقنيات النووية في تناول مشاكل تلوث السواحل والبحار.

والألفية الجديدة لن تكون أقل تحديا من الألفية التي نعيش فيها حاليا، وقد واجهت خطة عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح بعض الاختبارات في الماضي القريب وستتطلب جهدا كبيرا باستمرار.

والتجارب النووية التي أجريت العام الماضي في جنوب أفريقيا تؤكد على الحاجة المستمرة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ. ونحن نحث الدول التي لم تصدق بعد عليها أن تفعل ذلك على الفور. ولقد أحرز تقدم ملحوظ في إنشاء نظام الرصد الدولي، الذي يشكل أحد العناصر الأساسية لألية معاهدة التحقق. ورغم توقيع العديد من الدول على المعاهدة، ستواصل استراليا العمل مع الآخرين لكي تكفل توقيع المزيد من الدول عليها وكذلك مصادقة ٤٤ دولة عليها، وهو ما يلزم لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

ومن بين الأولويات الأساسية الأخرى التي يكرر المجتمع الدولي التسليم بها، المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج الأسلحة الانشطارية. إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديديها المعقود في عام ١٩٩٥، قد عرف المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج الأسلحة الانشطارية،



محطة ميدزامور أو بعدها، في مجالات تقييم الأمان في حالات الزلازل، والتخطيط لحالات الطوارئ، ونظم الاشعاع ورصد الزلازل وتنظيم دورات تدريبية وزيارات علمية.

وتستخدم العديد من البلدان في العالم التقنيات النووية لمجموعة متنوعة من الأغراض السلمية وهي: توليد الطاقة الكهربائية، وإنتاج الغذاء، والتطبيقات الطبية والصناعية. ويملك أكثر من أربعين بلدا مفاعلات نووية كما يجري تشغيل العشرات من المرافق التي تحتوي على مواد نووية وتخضع للإشراف والضمانات بموجب اتفاقات مع الوكالة سارية في ٦٨ بلدا تقريبا. ولدينا قناعة بأن هناك حاجة لبذل جهد أكبر لتعزيز التعاون الدولي في إدارة الاشعاع والنفايات، وكذلك في محاربة الاتجار غير المشروع في المواد النووية وغيرها من مصادر النشاط الاشعاعي، وفي ضمان نقلها وتخزينها بشكل مأمون، بيد أن علينا أن نؤكد على أنه لا يمكن للوكالة أن تواجه وحدها التحدي الذي تشكله كفاءة عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية وأن على المجتمع الدولي بأسره أن يبذل جهدا أكبر.

ونحن نعتقد أن الوكالة ستواصل الاضطلاع بدورها التنسيقي داخل إطار عملية اجتذاب المانحين المحتملين لأغراض تنفيذ المشاريع في أرمينيا بنجاح، وأنها ستواصل بوصفها منظمة حكومية دولية مستقلة، السعي إلى تعجيل وزيادة إسهام الطاقة النووية في إحلال السلم وكفالة توفير الأوضاع الصحية السليمة والرخاء في جميع أرجاء العالم.

وختاما، أود أن أؤكد للأمين العام تعاون بلدي الكامل معه فيما يقوم به من عمل لتحقيق أهداف الوكالة، ونأمل أيضا أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.21 التي تشارك أرمينيا في تقديمه سيعتمد بتوافق الآراء.

السيد زادانوفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يود وفد بيلاروس أن يعرب عن امتنانه للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، لعرضه التقرير السنوي للوكالة الذي يتضمن معلومات مفصلة عن أنشطة الوكالة.

وتحيط جمهورية بيلاروس علما بارتياح بالأنشطة المتعددة الأوجه المثمرة والمفيدة التي تضطلع بها الوكالة، وهي منظمة دولية فريدة تتضافر فيها جهود الدول

إخضاع جزء من دورة الوقود النووي في العالم المشمولة حاليا بالضمانات الشاملة إلى نظام معزز آخر من الضمانات، وثانيا، زيادة التأثير على الدول التي تتجه إلى الاضطلاع بأنشطة نووية غير معلنة لكي تعتمد هذا الشكل الجديد في نهاية الأمر.

وتعلق أرمينيا أهمية بالغة على الإطار القانوني الذي ينشئ قاعدة قوية للالتزام الصارم بمعايير الأمان ورفع مستواها. وفي آذار/ مارس، وقّع رئيس أرمينيا على قانون جمهورية أرمينيا بشأن الاستخدام الآمن للطاقة النووية للأغراض السلمية. وأرمينيا هي أحد الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، وهي أول صك يتصدى بشكل مباشر إلى سلامة محطات الطاقة النووية على الساحة العالمية، وقد انضمت أيضا إلى اتفاقية الوكالة للإنذار المبكر عن وقوع أي حادث نووي واتفاقيتها بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي.

وأرمينيا تعتبر الوكالة شريكا أساسيا في تطوير برنامجها في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما أنها تولي اهتماما بالغا إلى التعاون التقني. ونحن نشيد أيضا إشادة بأمانة الوكالة، وبخاصة بفرعها الأوروبي، لدعمه وتعاونه المستمرين. وخلال دورة العامين لتعاوننا التقني مع الوكالة، اضطلعت الوكالة الأرمينية لتنظيم الطاقة النووية بأنشطة تنسيقية لصالح أربعة برامج وطنية و ١٨ برنامجا إقليميا تشارك فيها أرمينيا.

وعلى الصعيد الثنائي، تواصل أرمينيا تعاونها الوثيق مع عدد كبير من البلدان. ويشمل هذا التعاون تنفيذ مشاريع مشتركة بشأن الأمان النووي، وتبادل المعلومات التقنية، وتحسين معايير أمان التشغيل، والحماية من الاشعاع في محطات الطاقة النووية، والأمان في حالات الزلازل، وتدريب العاملين. ومن بين الاتفاقات البالغة الأهمية بالنسبة إلى أرمينيا التي عقدت مؤخرا، اتفاق وقع في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بين أرمينيا والاتحاد الأوروبي يتصل بالمساعدة في تنمية قطاع الطاقة، بما فيها الطاقة النووية.

وتلتزم حكومة أرمينيا بالسلامة النووية وبتأمين أعلى مستويات من الأمان في الوحدة الثانية لمحطة الطاقة النووية في ميدزامور على وجه التحديد. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومتي للمساعدة الكبيرة التي تقدمها لنا الوكالة، سواء قبل إعادة فتح

وإدراكا منا لمسؤولية الدول الأعضاء عن منع الاستخدام غير المشروع للمواد النووية والاتجار غير المشروع بهذه المواد، تستعرض بيلاروس فعالية نظام الدولة لحصر المواد النووية ومراقبتها. وقد أنشئ هذا النظام تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار برنامج التعاون التقني.

وبفضل المساعدة التي تقدمها اليابان، بالإضافة إلى الدعم النشط من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية استطاعت بيلاروس، بمساعدة نظام فريد من التكنولوجيا أن تنشئ تحت رعاية الوكالة مركزا علميا إقليميا لحصر ومراقبة المواد النووية وللحماية المادية لهذه المواد. كذلك فإن نجاح بيلاروس، بفضل دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عقد حلقتين دراسيتين علميتين دوليتين. مكّن ممثلي أرمينيا وأوزبكستان وأوكرانيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا وكازاخستان ولاتفيا وليتوانيا من التعرف على الآليات الرقابية ونظم التنفيذ في إطار نظام الضمانات الدولي، ومن تعلّم السبل الجديدة والوسائل العملية لمراقبة المواد النووية بالتحليل غير المتلف.

وتعرب حكومة بلادي عن شكرها الخاص لليابان لمساعدتها في توفير المعدات اللازمة للمركز وتأمّل في أن يستمر التعاون مع اليابان في هذا الميدان. ويود وفدي أيضا أن يناشد البلدان المانحة المساعدة في إنشاء المركز.

تعلّق بيلاروس أهمية كبيرة على تعزيز نظام الضمانات الدولي وتبذل كل ما في وسعها للامتثال الصارم لتعهداتها بغية تحقيق أمان المواد النووية. وبالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدم البلدان المانحة، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والسويد، لبيلاروس مساعدة تقنية كبيرة لإقامة وتعزيز نظم الدولة لحصر المواد النووية ومراقبتها. هذه النظم لا تمكننا فحسب من حصر المواد النووية ولكن تمكننا أيضا من تقييم ورصد نقل هذه المواد عبر أراضي جمهوريتنا وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقديرنا للبلدان المذكورة أيضا لما تقدمه من مساعدات.

وفي سياق اتباع سياسة مستمرة لتعزيز وتعميق التعاون الدولي المثمر في ميدان الأمان النووية والأمان الإشعاعي اتخذت جمهورية بيلاروس خطوة أخرى في هذا المجال بالانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي في

الأعضاء لكفالة استخدام المنجزات في مجال العلم والتكنولوجيا بشكل فعال ومأمون لصالح البشرية وانطلاقا من روح المبادئ الإنسانية السامية للأمم المتحدة.

وجمهورية بيلاروس التي لديها هدف دستوري يتمثل في إقامة دولة خالية من الأسلحة النووية، تتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. فقد صدقت على معاهدة "ستارت" ووقّعت اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وثمة معلم هام آخر في هذا الصدد هو توقيع اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية.

تعلّق بيلاروس أهمية كبيرة على جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لأننا نعرف أن هذه المناطق من شأنها أن تمنع استخدام الأسلحة النووية، كما أنها تصلح كأداة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وبناء الثقة فيما بين البلدان. ومبادرة رئيس جمهورية بيلاروس الكسندر لوكشسكا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا لا تزال في حينها وما فتئت تنال عددا كبيرا من المؤيدين من الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد نؤكد مرة أخرى استعدادنا للتشاور مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بشأن هذا الموضوع.

إن جمهورية بيلاروس التي تلتزم بمبادئ عدم الانتشار ترحب بجهود الوكالة في ميدان أمان المواد النووية والنفايات المشعة بالإضافة إلى التدابير التي تتخذ لمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه المواد. واتساقا مع اتفاقات الضمانات، يعمل بلدي لضمان الرقابة الفعالة على المواد النووية الموجود في بيلاروس وينظر في مسألة التوقيع على البروتوكول الإضافي النموذجي لاتفاقات الضمانات.

وفي السنة الماضية أجرت الوكالة بنجاح أعمال التفتيش المخططة في بلدي وقيّم خبراء الوكالة تقييما عاليا التدابير التي اقترحتها بيلاروس لتعزيز فعالية نظام الضمانات ولا سيما في مجال النقل الإلكتروني للبيانات إلى مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحكومة بيلاروس التي تشارك في المرحلة الأولى من برنامج ٢+٩٢ تزود الوكالة بصورة منتظمة بالمعلومات ذات الصلة عن الأنشطة النووية وتضمن العمل غير المعوق لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتمكينهم من الوصول بحرية إلى المنشآت الخاضعة لنظام ضمانات الوكالة.

بالموضوع. أولاً في الميدان الطبي، توصيل الأنواع المختلفة من المعدات اللازمة لمرضى السرطان ولطب الإشعاعي في مناطق أخرى وتطوير تكنولوجيات جديدة؛ ثانياً تعمير المناطق المتضررة نتيجة لكارثة تشيرنوبيل؛ ثالثاً، إيجاد نظم يعتمد عليها للتخطيط في حالات الطوارئ وللإستجابة السريعة لحالات الكوارث النووية؛ رابعاً، تعزيز الهياكل الأساسية للحماية من الإشعاع وتصريف النفايات المشعة.

وفي عام ١٩٩٩ أكملنا عدداً من المشروعات الكبيرة التي تضع الأساس لاستغلال الإمكانيات العلمية والتكنولوجية والإنتاجية لبلدي في مجال قياس الإشعاع والطب والزراعة والقطاع الإنتاجي. وأحد هذه المشروعات التي تضطلع بها بيلاروس بنجاح يتضمن إنتاج بذر اللفت وزيت بذر اللفت لأغراض صناعية في المناطق المتضررة من كارثة تشيرنوبيل وتخطط حكومتي لمواصلة العمل في هذا الميدان في المستقبل وهي مهتمة بالبداية في إنتاج نوع صالح للغذاء من زيت بذر اللفت ونعتمد في هذا الميدان على المزيد من التعاون من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتقوم بيلاروس بدور نشط في التعاون الإقليمي. وبدعم مالي قدمته الحكومة نُظمت عدة حلقات دراسية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقدمت منح تدريبية لعدد من الطلبة الأجانب، ويقدم العلماء المتخصصون في بيلاروس مساعدات في شكل خبرة استشارية إلى بلدان المنطقة. ويجري إدراج المؤسسات التي تنتج أجهزة متفجرة إشعاعية خاضعة للرقابة في جمهوريتنا في سجل مصدري المعدات إلى الدول الأعضاء في الوكالة. وتتيح الخبرة العلمية والصناعية والتقنية التي تراكمت في الميدان النووي في بلدنا مساعدة أساسية في الأعمال التحضيرية لبرنامج التعاون التقني للسنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢. ويحدو وفدنا الأمل أن يستمر توجيه هذا البرنامج بصيغته المعدة لدورة السنتين القادمتين نحو تحقيق نتائج عملية ملموسة.

ختاماً، يود وفد بيلاروس أن يعرب عن استحسانه للعمل الذي تقوم به الوكالة وعن تأييده للمجالات ذات الأولوية لأنشطتها المقبلة. ونأمل في تحقيق تعاون وثيق مع الوكالة في حسم كل المشاكل المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وشاركت بيلاروس في عمل الاجتماع الاستعراضي الأول للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية وذلك انطلاقاً من إيمانها بأن التعاون الوثيق فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية شرط أساسي لضمان الأمان النووي والأمان الإشعاعي.

وفي الوقت الراهن يعمل الخبراء في جمهوريتنا من أجل انضمام بيلاروس إلى اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية وتقدر بيلاروس تقديراً عميقاً الجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة لتعزيز سلامة المفاعلات بجميع أنواعها ويرى وفدي أنه ينبغي للوكالة أن تواصل عملها لإنشاء آلية للرقابة القانونية لتعزيز سلامة الشعوب. وفي هذا الصدد ينبغي أن نلاحظ قرار حكومتنا بتأجيل القرار الخاص ببناء محطة للطاقة النووية، وهو قرار اتخذ على أساس فهمنا لمسؤولية الدولة عن ضمان الاستخدام الآمن للمفاعل وتجربتنا المريرة للتغلب على آثار أسوأ كارثة نووية عرفها التاريخ، والتي أثّرت على الرأي العام العالمي حيال الطاقة النووية.

وبعد كارثة تشيرنوبيل التي وصفها الأمم المتحدة بأنها أسوأ كارثة تكنولوجية في القرن العشرين اكتسب موضوع الأمان من الإشعاع النووي أهمية خاصة في بيلاروس ونظرنا لتلك التجربة المفعمة أصبحنا مقتنعين بأن تعزيز أمان مفاعلات الطاقة النووية ينبغي أن يظل هدفاً له الأولوية في نشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية في القرن الحادي والعشرين.

والتعاون بين بيلاروس والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار برنامج التعاون التقني هو أكثر برامج الوكالة دينامية. وهو يرمي إلى تطوير الإمكانيات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية للدول الأعضاء ونرى أن هذا التعاون فعال جداً.

إن تنفيذ برامج مشتركة في بيلاروس لتعمير المناطق التي لوّثها الإشعاع نتيجة لكارثة تشيرنوبيل والدعم الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقوة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتشيرنوبيل كان لهما أثر ملموس في توفير الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة طويلة الأجل في المناطق المتأثرة.

ولا يزال التحدي المتمثل في التغلب على آثار كارثة مفاعل الطاقة في تشيرنوبيل غاية في الأهمية في بلدنا. وتتخذ حكومة بيلاروس حالياً الخطوات التالية المتصلة

والقلق الذي أعرب عنه ممثل الولايات المتحدة ليس معقولا. إن الولايات المتحدة بوصفها طرفا في الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، قبلت، وبالتالي فأنها تدرك تماما، أن الإطار المتفق عليه واتفاق الضمانات متصلان أحدهما بالآخر بشكل مباشر، وأن الامتثال لاتفاق الضمانات لن يتم إلا عندما ينفذ الإطار المتفق عليه.

ووفقا للإطار المتفق عليه، من المفروض أن نمتثل لاتفاق الضمانات بعد أن ينفذ الإطار المتفق عليه فقط. ومن ثم، فإن المزاعم التي أثارها ممثل الولايات المتحدة لا يمكن أن تفسر إلا كمحاولة بذلت بسوء نية لتغطية عجز ذلك البلد عن الوفاء بالتزاماته بموجب الإطار المتفق عليه. إن الولايات المتحدة لم تنفذ على النحو الواجب أي التزام من التزاماتها، في حين أننا نفذنا بإخلاص التزاماتنا بموجب الإطار المتفق عليه. وعلى ذلك فإن التساؤل عن الوقت الذي قد يتسنى فيه أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالا كاملا لاتفاق الضمانات هو أمر لا يستطيع أحد أن يعرف الرد عليه سوى الولايات المتحدة وحدها.

وبالنسبة للادعاء الذي أثاره ممثل اليابان، فإنه مجرد كلام طنان خادع. لقد كان من عادة اليابان أصلا أن تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة بدعم من الدول الكبرى. وبفضل الدعم وحده الذي قدمته دولة كبرى، هي الولايات المتحدة، استطاعت اليابان الامبريالية المهزومة أن تبقى على قيد الحياة وأن تعزز قوتها وتعاود الاعتداء على جيرانها. ومن ثم، فإن اليابان ليس لديها أي بديل غير التزام الصمت إزاء الولايات المتحدة التي لم تنفذ الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية.

وتضح اليابان بالشكوى مما يسمى بالمسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهدف التمويه على سياستها في مجال التسلح النووي. ومن الحقائق المعروفة تماما أن اليابان من أكثر بلدان العالم قدرة في مجال تطوير الأسلحة النووية. وتواصل اليابان استيراد كميات هائلة من البلوتونيوم لتجهيزه في مصنعها - وهو الأكبر من نوعه في العالم - بموافقة ضمنية من الولايات المتحدة. ونحن نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبقي انتباهه مركزا على النحو الواجب على اندفاع اليابانيين صوب التسلح النووي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقي ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يمارس حقه في الرد على بعض الملاحظات المغلوطة التي أدلى بها حول المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وهي مسألة نعتقد اعتقادا جازما بأنها ينبغي أن تعالج بطريقة منصفة. إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية لا تزال من المسائل السياسية والعسكرية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، وإن الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية أبرم في محاولة لحسم هذه القضية. وقد حظي هذا الإطار المتفق عليه بتأييد مجلس الأمن، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدد كبير من البلدان من بينها دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولن يكون في مقدورنا الامتثال بشكل كامل لاتفاق الضمانات إلا عندما ينفذ الإطار المتفق عليه ذلك.

ولكن حتى بعد انقضاء خمسة أعوام على إبرام الإطار المتفق عليه، لم تنفذ على النحو الواجب أية مادة من المواد التي تنص على التزامات الولايات المتحدة. ومحاولة حثنا على الامتثال الكامل لاتفاق الضمانات مع تجاهل ذلك الواقع لن تساعد على حسم المسألة النووية بطريقة نزيهة. وإذا كان هناك أحد يهتم اهتماما حقيقيا بالتوصل إلى حل منصف للمسألة النووية وبالامتثال الكامل لاتفاق الضمانات، فينبغي له أن يحث الولايات المتحدة على أن تفي على النحو الواجب بالتزاماتها بموجب الإطار المتفق عليه. إن حثنا على أن نمتثل امتثالا كاملا لاتفاق الضمانات مع عدم ذكر كلمة واحدة عن عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها بموجب الإطار المتفق عليه هو عمل مــــن أعمال الضغط على بلدي. وإن النزاهة وحدها هي التي يمكن أن تساهم في حسم هذه القضية وليس ممارسة الضغط علينا.

ويرفض وفد بلادي بشكل خاص الإدعاءات التي أثارها ممثل الولايات المتحدة صباح اليوم رفضا قاطعا.

المتفق عليه ليس بأي حال، كما ذكرت في بياني، بديلا عن اتفاق الضمانات الذي أبرمته كوريا الشمالية مع الوكالة. وهو لا يعفي كوريا الشمالية من التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات.

على الرغم من تأكيد كوريا الشمالية بأن حكومة بلادي تسعى إلى عزلة كوريا الشمالية، فإن العكس هو الصحيح في الواقع. وقد أوضحت حكومة جمهورية كوريا بجلاء في مناسبات عديدة أنها تلتزم بسياسة الدخول في ارتباط مع كوريا الشمالية. وتستهدف سياستها تحقيق التعايش السلمي في شبه الجزيرة الكورية بالتأكيد على المصالحة والتعاون. وقد بذلنا قصارى جهودنا لإخراج كوريا الشمالية من عزلتها التي فرضتها على نفسها من خلال وسائل عملية بناءة وإبداعية. وعلى هذا الأساس، قدمت حكومة بلادي مساعدة إنسانية واقتصادية إلى كوريا الشمالية، وسهلت تخفيف الجزاءات بالتنسيق مع حلفائنا، ومنهم الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي. وتدلل هذه المبادرات على رغبتنا المخلصة في أن تصبح كوريا الشمالية عضوا مسؤولا ومندمجا في المجتمع الدولي. ونأمل في أن تضم كوريا الشمالية بادرة حسن النية الحقيقية تلك أو تعاملنا بالمثل وبنفس الإخلاص.

ومما يشير لدينا الشعور بالإحباط أن كوريا الشمالية أكثر من ممارسة حق الرد خلال السنوات القليلة الماضية. ونأمل أن تغير كوريا الشمالية مسلكها مستقبلا بالدخول في حوار طبيعي منسجم وبناء.

أخيرا، يود وفدي أن ينصح الوفد الكوري الشمالي بأن يحترم القواعد وأصول التعامل المرعية في هذه الهيئة الدولية. فالأمم المتحدة في النهاية منظمة تتيح المناقشة المفتوحة لمختلف الأفكار بهدف نهائي يتمثل في تحقيق مجتمع عالمي أفضل وأكثر أمنا.

السيد يوشيكواوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي أيضا مضطر لممارسة حقه في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد أورد ذلك الممثل عدة ادعاءات فيما يتعلق بموقف اليابان. ويود وفدي أن يتكلم عن نقطتين. إحداهما سياسة اليابان النووية، والثانية مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في موضوع أسلحة كوريا الشمالية النووية.

كما يرفض وفد بلادي رفضا قاطعا الادعاءات التي ذكرها ممثل كوريا الجنوبية بشأن نفس المسألة. والحقيقة أن سلطات كوريا الجنوبية ليس لها أي حق في الكلام عن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وحيث أنها أشبه بدمى يحركها الغير وتحافظ على سبل عيشها بشق الأنفس بمساعدة قوى خارجية فهي بمثابة مجموعة من خونة مأجورين للدولة التي أدخلت عددا كبيرا من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، المنطقة التي تعيش فيها الأمة الكورية بأسرها. واتهاماتها بصد ما يسمى بالمسألة النووية ليست سوى عمل من أعمال الحين للنيل من صورة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولزيادة عزلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخنقها بمساندة بعض السفراء مثل سفيري الولايات المتحدة واليابان.

ونود أن نكرر التأكيد على أن سلطات كوريا الجنوبية لا يمكن أبدا أن تكون طرفا نتعامل معه بشكل مباشر في عملية حسم المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية نظرا لأنه ليس لها أي حق في الكلام من هذه المسألة. هذه حقيقة يجب أن تعرفها سلطات كوريا الجنوبية.

السيد لي كي تشيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من أنني ترددت قليلا في طلب الكلمة، فإنني أرى لزاما علي أن أصحح الأمور بالنسبة لبعض الأقوال غير الصحيحة التي ذكرها وفد كوريا الشمالية. غير أن وفد بلادي لن يدخل في مجادلة تفصيلية لتنفيذ كل النقاط التي أثارها وفد كوريا الشمالية.

من المؤسف أن كوريا الشمالية حاولت مرة أخرى أن تربط الامتثال لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن اتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتفاق ملزم وسار، وقد أكدته في السنوات السبع الماضية قرارات شتى من الجمعية العامة، فضلا عن المؤتمر العام للوكالة. وبالتالي فإن كوريا الشمالية ملزمة بتنفيذ ذلك الاتفاق. وفي رأي وفد بلادي أن الإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية آلية مفيدة لضمان الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وحكومة كوريا ملتزمة التزاما تاما بتنفيذه بإخلاص. إلا أن الإطار

المستأجرة بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويود وفدي أن يؤكد من جديد على أن اليابان ترغب في السلام والاستقرار في هذا الجزء من الإقليم.

السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): إن البيان الذي أدليت به في وقت سابق ممارس لسياسة لحي في الرد على كوريا الجنوبية كان إدانة مستحقة قائمة على أساس الواقع الفعلي. والواقع أن سلطات كوريا الجنوبية كانت مصممة تصميمًا جهنميًا على إدخال عدد كبير من الأسلحة النووية، بما يكفي لإبادة الأمة بكاملها، وهي تتبع بصورة عمياء توجيهات القوى الأجنبية التي تبقي على تلك السلطات في مصيدتها.

وعلى الرغم من ذلك، تريد سلطات كوريا الجنوبية أن تحاسبنا، بذريعة ما يسمى بالموضوع النووي للشمال. وهذا يشبه أن يدعو اللص الناس العاديين الأبرياء لصوصًا. والأنكى من ذلك، أنها ترفض أن توصف بأنها دمي وخونة للأمة. هناك مثل يقول إذا كنت تخشى من أن تُضرب فينبغي أن تمتنع عن تدبير الخدع الشيطانية ضد الآخرين. وسلطات كوريا الجنوبية مدعوة إلى أخذ هذا الأمر في الاعتبار.

والأمر الأكثر سخفا هو أنها تحاول أن تحشر أنفسها في الموضوع النووي في شبه الجزيرة الكورية، الذي ليس لديها الحق إطلاقًا في الحديث عنه. وكلما تكلمت سلطات كوريا الجنوبية عن المسائل النووية، أصبحت أضحوكة للآخرين وازداد شجبهم لها.

أنتقل الآن إلى الادعاءات التي صدرت عن ممثل اليابان للتو. نحن في غاية الحيرة إزاء الملاحظات التي أدلى بها الممثل الياباني للتو. وكما ذكرت في بياني في ممارسة حق الرد، ليست هذه سوى محاولة ملتوية لإخفاء أسلحتها النووية، الأمر الذي يتناقض مع ما يسمى بالمبادئ الثلاثة لعدم الانتشار النووي التي تلتزم بها اليابان. وبالمناسبة، كان الممثل الياباني يتكلم للتو مشيدًا بالمبادئ الثلاثة؛ فهل يتكلم الممثل الياباني بأن يشرح لنا جميعًا لماذا يتكلم المسؤولون في الوزارات اليابانية عن إعادة التسليح النووي؟ وهل الحكومة اليابانية مستعدة، في الواقع، لأن تدرج المبادئ الثلاثة في قوانينها؟

اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي مر بتجربة رعب الهجوم النووي الذي يفوق الوصف، تبذل كل مجهود لضمان ألا تتكرر هذه المأساة أبدًا. وبالتالي فإن اليابان تلتزم بصرامة بمبادئها الثلاثة وهي عدم إنتاج الأسلحة النووية، وعدم امتلاكها، وعدم السماح بإدخالها إلى أراضيها. اليابان دولة غير حائزة لأسلحة نووية وعضو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وظلت تنفذ بأمانة التزاماتها بموجب المعاهدة بالإضافة إلى تدابير ضمانات الوكالة الدولية. وعلاوة على ذلك، تتقيد اليابان، بحكم قوانينها المحلية وبالمعاهدة الدولية، بأن تقصر استخدام الطاقة الذرية على الأغراض السلمية.

أنتقل إلى مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في موضوع الأسلحة النووية لكوريا الشمالية. وبالنظر إلى التقدم الهام الذي أحرز في المحادثات الأخيرة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تعتقد اليابان اعتقادًا راسخًا بأن من المهم بصورة مطلقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتعاون تعاونًا تامًا مع الوكالة في تنفيذ اتفاقها للضمانات. ويحدونا أمل قوي في أن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو إيجابي للقرار الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة. إن الوكالة الدولية، بوصفها وكالة تقنية متخصصة، تتحمل المسؤولية الدولية الهامة عن ضمان منع الانتشار النووي. وبالتالي فإن من الواضح أن ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن الوكالة ليست لديها سلطة التدخل في هذا الموضوع ادعاء خاطئ. ويلزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتعاون مع الوكالة من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق. وأمنية أن تتعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الوكالة الدولية ليست أمنية اليابان وحدها ولكنها أمنية المجتمع الدولي بأسره، ويمكن أن يشاهد ذلك في اعتماد قرار الوكالة ذي الصلة بتوافق الآراء وفي العديد من البيانات التي أدلى بها خلال مناقشة اليوم. وتأمل اليابان أن تأخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي مأخذ الجد فتستجيب بطريقة بناءة.

اليابان تقدر التقدم الهام الذي أحرز في المحادثات الأخيرة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وترحب بذلك التقدم، وبقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن توقف إطلاق القذائف الصاروخية أثناء استمرار المحادثات. وحكومة اليابان، بدورها، قررت أن تستأنف تسيير رحلات الطائرات

وبينما نرفض تماما الادعاءات الصادرة عن الممثل الياباني مرة أخرى، فإننا نكرر مرة أخرى دعوتنا للمجتمع الدولي بأن يتيقظ لمناورات اليابان للتسلح من جديد بالأسلحة النووية، وهي مناورات نابغة من نيتها في أن تعيد إحياء النزعة العسكرية وأن تعيد غزو البلدان الأخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/54/L.21 سيتم في موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠